الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
2 February 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19388X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/72/53 و A/72/53/Add.1)

١ - **السيد مازا مارتيللي** (السلفادور)، رئيس مجلس حقوق الإنسان، قدم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/72/53 و A/72/53/Add.1): قال إن المجلس اعتمد ١١٤ قرارا ومقررا وبيانا رئاسيا في عام ٢٠١٧، منها ٨٠ دون تصويت. وقد مُدد كثير من ولايات الإجراءات الخاصة القائمة المعنية ببلدان محددة، بما فيها الولايات المتعلقة ببيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، والسودان. وأولى المجلس عناية خاصة للحالة في ميانمار، وقرر في دورته الرابعة والثلاثين إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق إلى ذلك البلد، وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، أجريت حوارات تفاعلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في كل دورة من دورات المجلس العادية المعقودة في عام ٢٠١٧، ومدّد المجلس ولاية اللجنة لسنة أخرى. وقرر المجلس أيضا تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول، وتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسنة أخرى. وأخيرا، أنشئت ولاية جديدة، هي ولاية المقرر الخاص المعني بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم.

٢ - واسترسل قائلا إن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان توفر أحد المصادر الرئيسية للمعلومات الموثوق بها عن مسائل وحالات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وتوفر أساسا متينا لحوارات المجلس ومناقشاته. وهي تسهم أيضا إسهاما كبيرا في جهود الأمم المتحدة للإنذار المبكر ومنع الانتهاكات. ومن المهم أن تتعاون جميع البلدان وتتيح سُبل الوصول للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة حتى يمكنهم الاضطلاع بعملهم بصورة فعالة. وقد وجهت حتى الآن ١١٨ دولة عضوا ودولة مراقبة واحدة دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة المعنية بمواضيع محددة. بيد أنه يساوره القلق لأن بعض الدول ترفض التعاون مع آليات المجلس أو لا تتعاون إلا مع قلة منتقاة منها. ودعا جميع الدول التي لم توجه دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن تفعل ذلك، وأن تتعاون تعاونا تاما مع آليات المجلس.

٣ - ومضى قائلا إنه قد عقدت دورة خاصة بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومُددت ولاية لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة أخرى، بينما مُددت ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لمدة سنة. واتخذ المجلس أيضا إجراء بشأن حالات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليمن، وسري لانكا، والأرض الفلسطينية المحتلة، ضمن حالات أخرى.

٤ - وانتقل إلى الحديث عن الاستعراض الدوري الشامل، فقال إن الدورة الثالثة بدأت في أيار/مايو وركزت على متابعة التوصيات وتنفيذها. وشاركت جميع الدول، بتمثيل رفيع المستوى، في الدورتين الأوليين للاستعراض. ويتزايد إضفاء الدول الطابع المؤسسي على عملياتها الوطنية بإنشاء هيئات رصد وطنية، ووضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء قواعد بيانات للامتثال. وقدمت، حتى الآن، ٦٦ دولة، على أساس طوعي، تقارير منتصف المدة بشأن التوصيات المقدمة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية.

٥ - وأردف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان اعترف، خلال دورته الخامسة والثلاثين، بالدور الحاسم الذي تقوم به البرلمانات في إدراج الالتزامات الدولية ضمن السياسات والقوانين الوطنية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. واتخذ مجلس حقوق الإنسان أيضا قراراً بشأن مساهمة البرلمانات في أعمال المجلس.

٦ - واستطرد قائلا إنه بفضل صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، استطاع ٢٧ ممثلاً من ٢٦ بلدا المشاركة في دورات المجلس العادية المعقودة في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار المجلس ٤٠/٣٤، عقدت جلسة إحاطة في الأسبوع السابق لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن نتائج الدورات العادية والاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، بهدف دعم مشاركة هذه الوفود في أعمال اللجنة الثالثة.

٧ - وتابع قائلا إن المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جانب أساسي من جوانب عمل المجلس. فبالإضافة إلى تقديم معلومات مباشرة وتوجيه الاهتمام إلى حالات حقوق الإنسان العاجلة، يقوم المجتمع المدني وتلك المؤسسات بدور أساسي في جهود المتابعة وبناء القدرات في بلدانها.

٨ - ومضى قائلا إنه تلقى ادعاءات بشأن أعمال تخويف، وتهديدات، وأعمال انتقامية، ضد الأفراد الذين يسعون إلى التعاون،

أو تعاونوا، مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وأنه تابع الأمر مع الدول المعنية. وأضاف قائلا إنه يجب أن يكون باستطاعة ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التعبير عن شواغلهم آمنين، فضلا عن التفاعل مع الأطراف المعنية الأخرى. ولذلك فهو يذكّر الدول بانتظام بأن أعمال التخويف والانتقام المرتكبة ضد الأفراد أو الجماعات المشاركين في أعمال المجلس أو آلياته هي أعمال غير مقبولة بالمرة، ويناشدها أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع هذه الأعمال وضمان توفير حماية كافية منها.

٩ - واسترسل قائلا إن مناقشات المجلس التي جرت في عام ٢٠١٧ قربت بين جنيف ونيويورك في المسائل ذات الاهتمام المشترك. فخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت بشأن تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، ناقش المجلس إسهام حقوق الإنسان في بناء السلام عن طريق تكثيف الحوار والتعاون الدولي وتعزيز حقوق الإنسان.

١٠ - وواصل كلامه قائلا إن العلاقة بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنعكس أيضا في المناقشات المواضيعية للمجلس واجتماعات المائدة المستديرة التي تعقد بشأن مواضيع مثل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بحقوق الطفل وحقوق المرأة. وبفضل الصيغ الجديدة للمناقشات التي اعتمدها المجلس استطاع أن يعقد مناقشات أكثر استفاضة وتفاعلية مع الأطراف المعنية، بمن فيهم الخبراء من الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وممثلو المجتمع المدني.

١١ - وتابع قائلا إن هناك فجوة متنامية بين عبء العمل المرتبط بخدمة اجتماعات المجلس والموارد المخصصة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأُنشئت في أيار/مايو ٢٠١٧ فرقة عمل مشتركة، تتألف من ممثل لمكتب مجلس حقوق الإنسان وممثلي مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى أساس تقرير فرقة العمل وتوصياتها، قدم مكتب المجلس مقترحات مختلفة إلى المجلس في أيلول/سبتمبر، تضمنت تدابير جوهرية للاقتصاد في الوقت. وعلى الرغم من إجراء عدة مشاورات لم يتيسر التوصل إلى توافق آراء بشأن التدابير المقترحة. وسيتطلب الأمر إجراء مزيد من المشاورات، بما في ذلك تحت قيادة المكتب القادم، بهدف اعتماد تدابير مستدامة حتى يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يضطلع بعمله بكفاءة أكبر. ولذلك اقترُح على المجلس أن يُطلب إلى الجمعية العامة أن تأذن، بصفة استثنائية، بعقد ٢٠ اجتماعا إضافيا تقدم لها خدمة كاملة في عام ٢٠١٨.

١٢ - وأردف قائلا إن طبيعة الأزمات الحالية تتطلب من المجتمع الدولي توحيد الجهود العالمية من أجل السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، قولا وعملا. وعمل مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان، ضروري لتحقيق السلام، والأمن، والتنمية. ولذلك طلب دعم اللجنة الكامل لأعمال المجلس في عام ٢٠١٧.

١٣ - **السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا): قالت إن الإصلاح المقترح من الأمين العام بشأن التنمية، والإدارة، والسلام والأمن ستؤثر على حقوق الإنسان بسبب طبيعته الشاملة لعدة قطاعات. وقالت إنها تود أن تعرف من رئيس المجلس كيف يُنظر إلى هذا الإصلاح في جنيف، وما إذا كان هو يعتبره إصلاحا مفيدا.

١٤ - **السيدة كروز يابار** (إسبانيا): قالت إن الاتجاهات الرئيسية التي منشؤها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء القضايا الحالية من قبيل الهجرة وتغيُّر المناخ، يجب أن تنتشر وتُسهِّل جميع مجالات عمل اللجنة الثالثة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين مقر الأمم المتحدة والمجلس، لا يزال هناك عمل كثير ينبغي الاضطلاع به. وليس هناك دائما قنوات مناسبة يمكن لآليات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف أن تقدم من خلالها إسهامات في مجالات العمل الهامة المضطلع بها في المقر، مثل الأجزاء الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥ - وأردفت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان في وضع حرج. فقد كان قد خطط لعقد ١٥٥ اجتماعاً خلال عام ٢٠١٨، ولكن ميزانيته لن تغطي إلا تكلفة ١٣٠ اجتماعا. وقد نتج عن هذا الوضع إضافة أعداد متزايدة من الاجتماعات، كثير منها دُعي إلى عقده بموجب قرارات. ولم يقترح المكتب ولا الأمانة برنامجا ذا مغزى لترشيد الموارد. وينبغي أن يناقش الأعضاء بكامل هيئتهم ما إذا كان ينبغي وضع حد لعدد الاجتماعات. ومن التدابير الممكنة الأخرى تجميع المناقشات بحسب المواضيع أو بحسب البلدان، مما يختصر الوقت المخصص لكل بند من بنود جدول الأعمال، أو استكشاف خيارات تمويل أخرى. وحتى إذا ما أمكن توفير تمويل إضافي لعقد هذه الاجتماعات، فذلك لا يعني بالضرورة أن يزداد عدد الاجتماعات. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تحسين أساليب عمل المجلس والاضطلاع بالإصلاح اللازم لكفالة جعله أكثر كفاءة وفعالية. وإن إسبانيا ملتزمة التزاما تاما بإتمام هذه العملية.

١٦ - **السيد سايتو** (اليابان): قال إنه ينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان موضوع استعراض دائم لكفالة فعاليته وكفاءته. وبالنظر إلى أنه لم يتم التوصل بعد إلى توافق آراء بشأن سُبل مساعدة المجلس على مواكبة عبء عمله المفرط، قال إنه يود معرفة أولويات الرئيس فيما يتعلق بإصلاح المجلس.

١٧ - **السيد جيورجيو** (إريتريا): أشار إلى التعليقات التي عُرضت على الجمعية العامة في وقت سابق من هذا اليوم (انظر A/72/PV.40)، فقال إنه ليس من الواضح سبب اقتضاء تقديم استكمال شفوي فيما يتعلق بتقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا بالنظر إلى أن ولاية اللجنة قد انتهت منذ عامين. وأعرب عن رغبته في معرفة ما قام به الرئيس لتناول مسألة تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان واستخدام معايير مزدوجة فيها، وكفالة إيلاء جميع حقوق الإنسان نفس القدر من الاهتمام والتمويل.

١٨ - **السيد فارغا** (هنغاريا): قال إن من المهم عدم تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان وبناء الثقة بين أعضائه بالتوصل إلى توافق آراء حتى بشأن القضايا الخلافية. وإن اتخاذ المجلس، بعد حالة جمود دامت أربع سنوات، للقرار ٢١/٣٦ بشأن التعاون مع الأمم المتحدة، وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، والذي ساعدت هنغاريا على تسهيله، هو من إنجازات المجلس الهامة في عام ٢٠١٧. وأعرب عن أمله في اعتماد تقرير المجلس بتوافق الآراء.

١٩ - **السيدة فيلدي** (لاتفيا): قالت إن عرض التقرير مهم لتعزيز الروابط بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وترحب لاتفيا بأعمال الرئيس من أجل التصدي لأعمال التخويف والانتقام المرتكبة ضد الأفراد الذين يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن العديد من المكاتب داخل منظومة الأمم المتحدة تستجيب لهذه المسألة، فاستفسرت عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز الاستجابة على نطاق المنظمة.

٢٠ - **السيدة واغنر** (سويسرا): قالت إن المجتمع المدني يقوم بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان، واستفسرت عما إذا كان الرئيس يشعر بأي قيود في الاستجابة للحالات العديدة من تخويف الأفراد الذين يسعون للتعاون مع المجلس وآلياته وأعمال الانتقام منهم. واستفسرت عما إذا كان يمكن وضع صكوك لحماية هؤلاء الأفراد وضمان النتائج المترتبة بالنسبة للدول التي تنخرط في هذه الممارسات. وقالت إنها تود أيضا معرفة نوع علاقة العمل التي يمكن إقامتها بين رئيس المجلس وكبار موظفي الأمم المتحدة المعينين لقيادة الجهود المبذولة لإنهاء التخويف وأعمال الانتقام المرتكبة ضد الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

٢١ - **السيد واغنر** (المانيا): قال إن الأمم المتحدة وهيئاتها ستستفيد من توثيق التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، الذي يجمع المعلومات من خلال آلياته المختلفة ويصدر تقارير ذات صلة مباشرة بأعمال هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وإن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون نذراً مبكرة لتصاعد النزاع، ويمكن أن يكون اتخاذ إجراءات استجابة لها خطوة رئيسية نحو منع نشوب النزاع. وإن ممثلي المجتمع المدني يعبرون عن حالة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي أن يكون باستطاعتهم الإسهام في أعمال المجلس دون خوف من الانتقام. ولذلك فمن المهم إيجاد سُبل لحماية هؤلاء الأشخاص من أعمال الانتقام بصورة أكثر فعالية.

٢٢ - **السيد بفايفر** (النمسا): قال إنه بالإشارة إلى أن مجلس حقوق الإنسان مكلف، بموجب الفقرة ٥ (و) من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، بولاية غير معروفة جيدا، وهي منع انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة على الفور لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنه يود معرفة كيف يمكن للمجلس أن يسهم في خطة الأمين العام لمنع الانتهاكات.

٢٣ - **السيد تشابمان** (استراليا): قال إن الجميع يكونون أكثر سلامة وأمناً عندما يكون احترام حقوق الإنسان الأساسية مرسخا في نسيج المجتمع. وغالبا ما يكون تصعيد تجاوزات حقوق الإنسان إنذاراً مبكراً بأن البلد في طريقه إلى الاضطراب. ولذلك يمضي عمل مجلس حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن. وأضاف المتكلم قائلا إن استراليا ملتزمة بإصلاح المجلس حتى يكون أكثر فعالية، وتود معرفة أولويات الرئيس العليا فيما يتعلق بترشيد أعمال المجلس في عام ٢٠١٨.

٢٤ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إن بلده انضم إلى نداء وجهه مؤخراً عشرات الدول لإيلاء اعتبار أكبر لبُعد حقوق الإنسان في ميدان السلام والأمن. وإن حكومة بلده تناشد أعضاء مجلس الأمن والأمين العام مراعاة توصية مجلس حقوق الإنسان بأن تقدم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تقاريرها إلى مجلس الأمن. وقال إنه يود معرفة كيف يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يزيد من اشتغاله بالحالات المتعلقة ببلدان محددة المدرجة على جدول أعماله.

٢٥ - **السيد ويتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه على الرغم من أن آلية الاستعراض الدوري الشامل قد حسَّنت من الامتثال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنها ستفيد من زيادة المشاركة من جانب المجتمع المدني. وإن الجهود التي بُذلت مؤخراً لزيادة كفاءة مجلس حقوق الإنسان لم تكن موفقة. وأضاف أن وفد بلده سيكون ممتنا إذا ما سَمع آراء الرئيس بشأن الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في توفير الموارد اللازمة لاجتماعات المجلس.

٢٦ - **السيد كانغ سانغووك** (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده تأمل أن تستنير آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أعمالها بالأفكار والمقترحات التي أُعرب عنها في حلقة نقاش مجلس حقوق الإنسان التي تعقد بين الدورات بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعرب عن القلق لأن أعمال التخويف والانتقام المرتكبة ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقوض أعمال المجلس الحيوية، وقال إن حكومة بلده ترحب بقرار المجلس تناول هذه المسألة. وأنه سيكون من المفيد معرفة آراء الرئيس بشأن سبل التعجيل بمناقشة التحسينات الواجب إدخالها على أساليب عمل المجلس.

٢٧ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن حكومة بلده ترحب بالقدر الكبير من الاستقلالية الذي يتمتع به مجلس حقوق الإنسان، وتسعى إلى تعزيز قدرة المجلس على تحسين الامتثال لحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن النرويج تدعم آليات الإجراءات الخاصة للمجلس وتقدر إسهامات المجتمع المدني في مناقشات المجلس وأنها ينبغي أن تتم دون خوف من الانتقام. وبالنظر إلى عبء العمل المتزايد استفسر عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين أهمية المجلس وكفاءته.

٢٨ - **السيد كيلي** (أيرلندا): قال إن النجاحات التي حققها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧ تشمل اتخاذ القرار ٢١/٣٦ بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها بشأن حقوق الإنسان، والقرار ٥/٣٤ بتمديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والقرار ٣١/٣٦ بشأن اليمن. وأضاف المتكلم قائلا إن أيرلندا تعهدت بتشجيع المشاركة والتنوع العالميين في المجلس بين أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز المجلس من خلال الممارسات الحميدة. وأضاف أن أعضاء المجلس ومراقبيه سيستفيدون من معرفة آراء الرئيس بشأن الكيفية التي يمكن بها الإسهام في ذلك الجهد.

٢٩ - **السيد تيفو** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق بسبب الجهود الجاري بذلها لاستعراض مركز مجلس حقوق الإنسان والتي تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، الذي يقضي بألا يتم النظر في مسألة مركز المجلس بوصفه هيئة فرعية للجمعية العامة قبل عشر سنوات ولا يتأخر عن خمس عشرة سنة من اتخاذ ذلك القرار. وينبغي أن يتم أي استعراض لمركز المجلس من خلال عملية حكومية دولية وامتثالا للقرار سالف الذكر وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٠ - وأردف قائلا إن حكومة بلده ستواصل إيلاء أولوية لوضع المعايير المكمِّلة لتلك المتضمنة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ووضع إطار دولي ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتصحيح الوضع القانوني للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووضع إطار معياري ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٣١ - **السيد كينت** (المملكة المتحدة): قال إن مجلس حقوق الإنسان يوفر ما يلزم لإجراء استعراض أقران من جانب الدول، ويسهل المشاركة الأساسية من جانب المجتمع المدني، وبالتالي إسماع صوت الذين يُحرمون من حقوق الإنسان المتعلقة بهم. وسيكون من المفيد معرفة ما يمكنه القيام به لكفالة استماع آراء المدافعين عن حقوق الإنسان. وقال إنه سيكون ممتنا إذا ما حصل على توجيهات إضافية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، وإدراج تقارير حقوق الإنسان ضمن الأعمال المتعلقة بمنع نشوب النزاعات.

٣٢ - **السيدة رول** (جزر البهاما): قالت إن الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان تكتسب قيمة أكبر عندما تكون جميع المنظورات ممثلة على قدم المساواة. وأعربت عن امتنان حكومة بلدها للمانحين لصندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وامتنانها للأمانة العامة لإدارتها للصندوق، مما سهل تعميم مراعاة حقوق الإنسان على المستوى الوطني في بلدها. وقالت إنها تود أن تسمع تقييم الرئيس للصندوق وآرائه بشأن أثر عضوية بلدان كبلدها في أعمال المجلس.

٣٣ - **السيدة عبد الله** (العراق): قالت إن عضوية بلدها في مجلس حقوق الإنسان حافز كبير للعراق لتعزيز حقوق الإنسان. وإن وفد بلدها يؤكد على ضرورة تحسين الإطار القانوني لحقوق الإنسان باعتبار الجماعات الإرهابية مسؤولة عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. وطلبت من رئيس مجلس حقوق الإنسان بيان آرائه بشأن كيفية إقناع المنظمات الدولية بتعزيز برامج بناء القدرات للدول، فضلا عن كيفية إقناع الدول بالعمل بصورة فعالة مع آليات المجلس وتنفيذ جميع التوصيات.

٣٤ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إن معرفة آراء الرئيس بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بكفالة إجراء حوار حقيقي وبنَّاء داخل مجلس حقوق الإنسان ستكون محل تقدير. وإنه لا يمكن تحقيق التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان إلا إذا ظل المجلس محايداً وواصل تركيزا واضحا على جميع حقوق الإنسان. وأضاف المتكلم قائلا إنه ينبغي للمجلس أن يتفادى تطبيق معايير مزدوجة في عمله، وأن يهتدي بالمبدأ المتمثل في أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة وينبغي التعامل معها بذات القدر من التركيز. وأضاف قائلا إن إندونيسيا بصدد التنسيق مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء تحضيرا لزيارتها التي ستتم في عام ٢٠١٨.

٣٥ - **السيد مولينا ليناريس** (غواتيمالا): قال إنه يجب تعزيز منظومة حقوق الإنسان من أجل الاضطلاع بالولايات الحالية ودعم البلدان في تنفيذ التوصيات. ويجب بذل جهود متضافرة لتحسين أساليب عمل المجلس. وأضاف قائلا إن وفد بلده سيواصل دعم المجلس، بما في ذلك في مناقشات اللجنة الخامسة، لكفالة حصوله على الموارد اللازمة للاضطلاع بعمله بصورة فعَّالة. واستفسر عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء دعم أعمال المجلس من نيويورك، وتحسين التنسيق والاتساق بين اللجنة الثالثة والمجلس.

٣٦ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده ممتن لإتاحة الفرصة لمناقشة أعمال المجلس الأخيرة في المقر، حيث ينبغي لنيويورك وجنيف التعاون على نحو وثيق. وقال إن الأرجنتين يساورها القلق لأن عددا من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة قد أبلغوا عن نقص التعاون والاستجابة من جانب الدول الأعضاء. وإنه سيكون من الصعب للغاية تحقيق التوقعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ما لم تحترم الدول مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. وعلى الدول الأعضاء احترام استقلال ولاية المجلس ونزاهتها، وتعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

٣٧ - **السيد مازا مارتيللي** (السلفادور)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: قال إن تبادل المعلومات بين جنيف ونيويورك ذو أهمية حيوية لأن الإصلاحات لا بد أن تستند إلى معلومات دقيقة وكاملة. ورحب بمقترحات الإصلاح، وقال إنه يجب إجراء مشاورات على مستوى القاعدة، وبعبارة أخرى، مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة. إذ أن من غير الواضح حاليا أي شكل ينبغي أن تتخذه الإصلاحات الهادفة لتحقيق الكفاءة في ميدان حقوق الإنسان، ولكن العناصر الأساسية ستكون حواراً مفتوحاً وإدارة سليمة للموارد، وتحسبا للمشاكل. وفي جنيف، تبذل جهود لكفالة تناول المشاكل قبل أن تصل إلى المجلس أو المنتديات الأخرى. ويجب استخدام الدبلوماسية في المناقشة، وفي تنفيذ التوصيات، وفي اتخاذ إجراء. وأضاف قائلا إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ضرورة في المنظمات الدولية، وقد حقق المجلس بعض النجاح في تطبيقها.

٣٨ - واسترسل قائلا إنه يجب تنفيذ القرارات المتخذة، بغض النظر عن عددها، على النحو السليم، ويجب أن تصل إلى المجتمعات المحلية. وإلا فما تم لن يكون أكثر من حوار. وتُعد مشاركة الحكومات المحلية والمجتمع المدني في التنفيذ بالغة الأهمية، وينبغي تعزيز التعاون الدولي من خلال عناصر التغيير المحلية. وتُعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا هاما حيث أنها تتيح الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة للوصول إلى المجتمعات المحلية بطريقة عملية للمرة الأولى.

٣٩ - واستطرد قائلا إنه عندما بدأ مجلس حقوق الإنسان عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت التوقعات قاتمة إلى حد ما بسبب نقص التمويل. وكان قد تم تخصيص اعتمادات لاجتماعات عددها ١٣٥ مشمولة بخدمات كاملة، بيد أن الأمر كان يتطلب عقد ١٦٠ اجتماعا. ونتيجة لذلك، نفذ المجلس أسلوبا جديدا لإدارة الوقت، فوضع حدودا على مدة التكلُّم. وتم أيضا توفير دقائق عديدة من وقت الاجتماعات المشمولة بخدمات من خلال ثقافة التعاون والحوار. وسياسات حقوق الإنسان ينبغي أن تضعها الدول، التي هي المتخذة للقرارات والتي يجب أن تحدد المجالات ذات الأولوية. وبهذا المفهوم يعتمد المجلس على الدول، ولكنه تتوافر لديه كافة الموارد التي يحتاجها.

٤٠ - واسترسل قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل مورد بالغ الأهمية وينبغي عدم إضاعته؛ بل بالأحرى يلزم تحسينه. وتقدم بلدان كثيرة تقارير منتصف المدة على أساس طوعي وقد التزمت بالتوصيات قبل المواعيد النهائية. وفيما يتعلق بتعاون البرلمانات مع آلية

الاستعراض الدوري الشامل، وذلك ما تناوله قرار المجلس ٢٩/٣٥، ينبغي اتباع نهج عملي حيث أن البرلمانات تتكبد عناء طويلا من أجل كفالة اعتماد تشريع جديد استجابة للتوصيات.

٤١ - وأردف قائلا إن الأمين العام يساوره القلق لأن العمل سيتوقف ما لم يتم إجراء إصلاحات حيوية، وذلك مسؤولية الجميع. ويرى رئيس مجلس حقوق الإنسان أن العلاقات بين نيويورك وجنيف علاقات طيبة وينبغي تعزيز التكامل القائم بينهما. وتدعم منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التعاون مع الدول وفيما بينها، ومع المجتمع المدني.

٤٢ - ومضى قائلا إنه يجب أن تكون المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الانتقام المتعلقة بها دقيقة وكاملة؛ وإلا فإنه لن يستطيع تناول الانتهاكات المزعومة مع الدول. وهنا يتطلب الأمر إيجاد آليات جديدة للمعلومات.

٤٣ - وأردف قائلا إن التسييس لا ينبغي أن يكون قضية، شريطة أن يكون الهدف المشترك هو النهوض بحقوق الإنسان والامتثال لها. وأضاف قائلا إنه مهتم أكثر بإيلاء العناية للأقليات والأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم. ويمكن التغلُّب على الأزمات والتوترات الرئيسية من خلال الحوار، وعلى الدول أن تعمل معا.

٤٤ - **السيد جيورجيو** (إريتريا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن ولاية مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون محركها التعاون والحوار الخاليان من التسييس والانتقائية واستخدام معايير مزدوجة. ويجب توفير الموارد على النحو المناسب لصندوق التبرعات الاستئماني للمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، بغية مساعدة الدول على تنمية قدرتها وخبرتها الوطنية من أجل تنفيذ توصيات المجلس. وأضاف المتكلم قائلا إن المجموعة تؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يؤكدان الطابع العالمي غير قابل للتجزؤ والمترابط والمتشابك لحقوق الإنسان، والحق في التنمية بوصفه حقاً عالميا غير قابل للتصرف، وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وضرورة التخفيف من وطأة الفقر المدقع والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم. وأضاف قائلا إن عمل المجلس في مجال كفالة التمتع العملي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر مشجع، بيد أنه يمكن تحقيق المزيد.

٤٥ - وأردف قائلا إن المجموعة الأفريقية تتخذ موقفا قائما على المبادئ بشأن إمكانية الاحتكام إلى القضاء في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها، حيث أن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يعدان انتهاكا للكرامة الإنسانية يتطلب اهتماماً عاجلا. والمجموعة لا تؤمن بالتسلسل الهرمي للحقوق الذي يقوم عليه، فيما يبدو، النهج القائم على حقوق الإنسان، وتعتبر المقترحات الداعية إلى تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة دون إقرار اللجنة الثالثة محاولات لتقويض ولاية تلك اللجنة، مما يرسي سابقة خطيرة. وإن التغييرات المطلوب إدخالها على الولاية ستستلزم إقرار العضوية العالمية من خلال عملية حكومية دولية شاملة.

٤٦ - **السيد ويتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، فقال إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعزز التنسيق والتعميم الفعالين لمراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن هناك إمكانات لتعزيز الحوار والتآزر بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن لكفالة أن يكون لحقوق الإنسان مكانة رئيسية في جميع أعمال الأمم المتحدة. وينبغي الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة لمجلس حقوق الإنسان وولايته لاستخدام الحوار والتعاون من أجل منع انتهاكات الحقوق والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ لكفالة اتخاذ إجراءات مبكرة.

٤٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمشاركة البنَّاءة في عملية استعراض أقاليمية تركز على أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان وكفاءته وفعاليته، وهي عملية تستنير بنتائجها الإجراءات اللازم اتخاذها. وأضاف قائلا إن الأمين العام وصف في خطابه أمام المجلس في آذار/مارس ٢٠١٧ تجاهل حقوق الإنسان بأنه مرض يجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان جزءا من علاجه. وقد أنشئت بعثات تحقيق وتقصي للحقائق استجابة للادعاءات الخطيرة بانتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، ويسهم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المستقلون في وضع نظام عالمي للإنذار المبكر بالأزمات الناشئة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المجلس في الاضطلاع بولايته، ويُشير في الوقت ذاته إلى أهمية استقلال المجلس، ويعارض بشدة أي محاولات لتقويض مركزه داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يأسف للعواقب الوخيمة للأزمة في سوريا وللانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، وبخاصة النظام السوري وحلفاؤه. وإنه يجب تقديم أي انتهاكات للقانون الدولي إلى العدالة. ولا تزال الاستجابة المستمرة من جانب المجلس بالغة الأهمية

كما يتجلى في الجهود التي يبذلها لتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بأن يطلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان إنشاء فريق خبراء لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن وتقديم تقارير بشأنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون على نحو تام مع آلية التحقيق الجديدة. وأضاف المتكلم قائلا إنه في عام ٢٠١٧ أظهر مجلس حقوق الإنسان أيضا التزامه بتعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا، حيث قدم مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات في كوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وهايتي، ويواصل تقديم الدعم للأرض الفلسطينية المحتلة، وأوكرانيا، وجورجيا، وغينيا، وليبيا.

٤٩ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة أعمال العنف، والمضايقة، والتخويف أو الانتقام، أو التهديد بها ضد الأفراد أو الجماعات التي تتعامل مع آليات الأمم المتحدة، حيث أن القدرة على طرح الشواغل لدى الإجراءات الخاصة بدون خوف أمر ذو أهمية حيوية لعمل المجلس وآلياته. وأضاف قائلا إن منع أعمال الانتقام يتطلب اتباع نهج متسق على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولذلك يرحب وفد بلده بما يقوم به الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان من أعمال في تناول هذه الادعاءات.

٥٠ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يهنئ أعضاء المجلس المنتخبين مؤخراً، ويذكرهم بإيلاء اهتمام لحالة حقوق الإنسان في بلدانهم، والتعاون مع آليات المجلس، والمشاركة في أعماله بروح التأمل الذاتي. وشجع الدول والأطراف المعنية على التعاون بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعا جميع الدول إلى توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٥١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يسره إبقاء مجلس حقوق الإنسان الحالة الخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد نظره، ويؤكد على أهمية المساءلة عن جميع الأحداث التي وقعت في مناطق كاساي. وأضاف إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها عضوا في المجلس، من واجبها الامتثال لآلياته وللمعايير الدولية، والتعاون على نحو كامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريق الخبراء الدولي.

٥٢ - ورحب بتجديد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، فقال إن وفد بلده يدعو حكومة بوروندي، بصفتها عضوا في المجلس، إلى التعاون على نحو كامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وإن الاتحاد الأوروبي يرحب بإنشاء بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها مؤخراً من جانب قوات الأمن في ميانمار، ويدعو حكومة ميانمار إلى التعاون في هذا الشأن. وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بتمديد الولايات المتعلقة ببلدان محددة للمقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، وإيران، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار، وتمديد ولاية لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

٥٣ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن الفترة الأولى من عضوية بلده في مجلس حقوق الإنسان ستنتهي في عام ٢٠١٧ بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات، اهتدى في عمله خلالها بنداء بنَّاء وتصالحي بإجراء الحوار والتعاون واحترام الاختلافات. وفي عام ٢٠١٥، شغلت باراغواي منصب نائب الرئيس باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومثلتها أيضا في الفريق العامل المعني بالحالات.

٥٤ - واسترسل قائلا إن باراغواي كانت في طليعة جهود حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وثمة مثال على ذلك وهو اشتراكها مع البرازيل في تقديم قرار المجلس ٢٩/٣٦ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم النظم الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان وعملياتها وآلياتها ذات الصلة، وإسهامها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٥ - واستطرد قائلا إن من المهم أن تساعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز الآليات الوطنية المختصة. وتؤيد باراغواي مواصلة الدعم وتوفير الموارد لمجلس حقوق الإنسان في اضطلاعه بدوره الأساسي بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بموضوعية وحيادية وعالمية. وأعرب عن قلق وفد بلده بسبب الاستقطاب الناشئ داخل المجلس، فقال إنه يدعو الدول إلى العمل على نحو بنَّاء دون صدام أو انتقائية.

٥٦ - **السيد موسى** (مصر): قال إن مجلس حقوق الإنسان لا يمكنه تنفيذ ولايته بفعالية إلا على أساس عدم التسييس، وعدم الانتقائية، والموضوعية، والعالمية، والتعاون الدولي، والحوار الحكومي الدولي الحقيقي من أجل تناول قضايا حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن مصر يساورها القلق إزاء محاولات فرض معايير وقيم ضيقة تتناقض مع الولاية المتمثلة في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحمايتها، وهي الحقوق التي تواجه تحديدات غير مسبوقة تتطلب توسيع نطاق أنشطة المجلس ومن ثم زيادة الضغوط على موارده. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين الروح المعنوية السائدة داخل المجلس وتعزيز كفاءته بتشجيع ترشيد أعماله عن طريق التدابير الطوعية.

٥٧ - واسترسل قائلا إن مصر تؤكد من جديد عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ وترابطها وتشابكها، وترى أنه ينبغي تناول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة عادلة ومنصفة، بذات القدر من الاهتمام وعلى قدم المساواة. ومن المحتم مواصلة العمل بشأن إعمال الحق في التنمية وزيادة تفصيل محتواه المعياري بوضع معايير قابلة للقياس من أجل تنفيذه. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بتعيين مقرر خاص معني بالحق في التنمية، ويتطلع إلى التعاون معه في عمله.

٥٨ - **السيدة ميخا فيليس** (كولومبيا): قالت إن التقرير يدل على تزايد حجم ومحتوى جدول أعمال المجلس فضلا عن تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن زيادة ترشيد عدد مشاريع القرارات والمسائل المطلوب النظر فيها ستساعد في رصد وتنفيذ التوصيات، مع إيلاء جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال أقصى قدر من الاهتمام واستخدام القدرات المتاحة.

٥٩ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان نهض بالاحترام لحقوق الإنسان وعزز حمايتها، فما زالت هناك تحديات هائلة. وترحب كولومبيا ببدء الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، بوصفه أداة تتوافر لها إمكانات تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، وتعزيز التعاون ذي الصلة على الصعيد الدولي، ويدعم إمكانات تحقيق تقدم في مجال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، وكوسيلة لتحقيق التعاون بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وعن الهيئات المنشأة بمعاهدات.

٦٠ - واسترسلت قائلة إن كولومبيا أُتيحت لها فرصة عظيمة للتغلُّب على التحديات التي تواجهها في كفالة التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. وبإبرام اتفاق السلام، يؤكد بلدها من جديد التزامه باحترام وحماية وضمان جميع حقوق الإنسان، وبخاصة في المناطق الريفية التي هي الأشد تضرراً بالنزاع المسلح. ويتضمن اتفاق السلام منظورا جنسانيا وفصلا بشأن المنظورات العرقية، ويستند إلى مبادئ المساواة.

٦١ - **السيدة هايلي** (إريتريا): قالت إنه يجب عدم استخدام مجلس حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث إنه أنشئ لأهداف منها التصدي للتلاعب السياسي واستخدام معايير مزدوجة، مما اتصفت به لجنة حقوق الإنسان البائدة. إذ أنه لا يمكن تحقيق التعاون الدولي بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلا عن طريق الحوار البنَّاء والشراكة الحقيقية. وأضافت المتكلمة قائلة إن إريتريا تعارض ممارسة التشهير بالبلدان وفضحها، وفرض ولايات ذات دوافع سياسية. ولذلك فهي تنأى بنفسها عن ذلك الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي يتضمن القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في إريتريا. ومما يؤسف له أن المجلس يواصل التورط في نزاع إقليمي وعملية تقوضان مصداقيته.

٦٢ - وأردفت قائلة إن إريتريا تنفذ ٩٢ توصية قبلتها عقب دورتين للاستعراض الدوري الشامل. وهناك حاجة إلى دعم الطابع الحكومي الدولي لجدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وأساليب عمله. وتواصل إريتريا الدعوة إلى تمويل برامج حقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة، مما سيقضي على إمكانية تسييس عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي ألا تسعى الدول إلى تسليط الضوء على حقوق إنسان معينة أو فرضها على الآخرين بدرجات اهتمام وإلحاحية متفاوتة. إذ أن بعض الدول تواصل الإلحاح على التركيز على الحقوق المدنية والسياسية دون غيرها، متجاهلة التحديات التي تواجهها دول كثيرة في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستعارض إريتريا بشدة محاولات تسييس أعمال المجلس واستخدام معايير مزدوجة فيها.

٦٣ - **السيد سايتو** (اليابان): قال إن بلده ينشط بشكل خاص في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويشارك في تقديم قرارات بشأن بلدان محددة في مجلس حقوق الإنسان، ويجري حوارات منتظمة بشأن حقوق الإنسان مع كثير من الدول، ويعمل جاهداً من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على جعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة حتى يتناول على النحو المناسب حالات حقوق الإنسان العاجلة التي تواجه المجتمع الدولي. ومن المهم ترشيد الهيئات المنشأة بمعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل. ونظرا لأن المجلس يواجه عبء عمل متزايدا، فإنه ينبغي النظر في إجراء استعراض شامل للجداول الزمنية لآليات حقوق الإنسان وتواترها وإجراءاتها.

٦٤ - واسترسل قائلا إن اليابان تدعم الإجراءات الخاصة، بوصفها وظيفة أساسية من وظائف المجلس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك من خلال الحوار المكثف والتعامل النشط مع المكلفين بالولايات. ولا غنى عن التعاون البنَّاء من جانب الدول الأعضاء من أجل أداء الإجراءات الخاصة لدورها على النحو المناسب، ويمكن أن يكون إجراء استعراض من بلد ثالث مفيدا لزيادة تحسين النوعية والكفاءة. ويُعد مجلس حقوق الإنسان ذا أهمية رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن واجبه التأمل الذاتي والتحسين الذاتي.

٦٥ - **السيد هلايل** (العراق): قال إن الدستور العراقي راعي كافة معايير وقيم حقوق الإنسان ويقوم على المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات دون أي تمييز. وقام العراق بتقديم تقاريره الوطنية في مواعيدها المحددة، ويتفاعل مع الآليات الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان في العالم، عملا بصكوك حقوق الإنسان التي هو طرف فيها.

٦٦ - وأردف قائلا إن الإرهاب يستهدف كافة المجتمعات، وآخرها العملية الإرهابية النكراء في نيويورك. وإن كل الظواهر السلبية كالإرهاب والكراهية والتعصُّب نابعة عن وجود مشاكل اجتماعية منها الفقر والنزاعات وغياب العدالة الاجتماعية، وهنا لا نبرر هذه الظواهر وإنما نشخص المشكلة لمعالجتها من جذورها، من خلال الدعوة إلى تحقيق التنمية وتعزيز المساواة بين الأفراد وإتاحة الحصول على فرص متساوية بدون أي تمييز، مما يساهم في تعزيز شعور الأفراد بأنهم جزء فاعل في المجتمع ويجعلهم أقل عرضة للفكر الظلامي التي تبثه المنظمات الإرهابية. ولذلك نرى أن من الضروري العمل على وضع المعايير لضمان عدم حدوث إقصاء وتمييز بين الأفراد.

٦٧ - **السيد قاسم أغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الإشارات الواردة في التقرير إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية يشكل تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية. وإن ما جاء في مداخلة رئيس مجلس حقوق الإنسان يعرِّض للخطر العلاقات الدولية ويقوض الاتفاق الواسع الانتشار الذي مفاده أن قضايا حقوق الإنسان ينبغي تناولها حصريا عن طريق الاستعراض الدوري الشامل. ولقد تناول رئيس مجلس حقوق الإنسان أمورا لا تقع ضمن ولايته، لا سيما فيما يتعلق ببلادي سوريا، متناسيا عن عمد الحديث عما تواجهه بلادي من حرب إرهابية مفروضة عليها من دول باتت معروفة للجميع، إضافة إلى تجاهله للإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها للأسف دول أعضاء في هذه المنظمة على بلادي. وقد كان حريا برئيس المجلس إدانة المجزرة الدموية الجديدة التي ارتكبها الطيران الحربي التابع لما يسمى ''التحالف الدولي'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عندما استهدف بالصواريخ حي القصور السكني المأهول في مدينة دير الزور مما أدى إلى استشهاد ١٤ مدنيا وجرح ما يزيد على ٤٠ آخرين، معظمهم من النساء والأطفال. وقد قام الجيش العربي السوري وحلفاؤه بتحرير تلك المنطقة من أي وجود لإرهابيي ''داعش''.

٦٨ - واسترسل قائلا إنه كان حريا أيضا بالرئيس إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد بلادي واستهداف العديد من المناطق داخل الأراضي السورية، وفي منطقة فصل القوات في الجولان دعما لجبهة النصرة الإرهابية وتنظيم داعش. كما كان حريا برئيس مجلس حقوق الإنسان أيضا التحلي بالموضوعية والمصداقية والشجاعة والإعراب عن السخط والقلق الشديد إزاء تصعيد أعمال العنف في اليمن، جراء قصف الطائرات السعودية لها مما تسبب في مقتل أكثر من ألف طفل، وتدمير المدارس والمستشفيات وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين يمني من ديارهم.

٦٩ - **السيد غاوماكوي** (بوتسوانا): قال إن النطاق المتوسع لأعمال مجلس حقوق الإنسان وولايته وآلياته يخشى أن يؤدي إلى الإخفاق في سد ثغرة الإفلات من العقاب ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وهذه الانتهاكات، حيثما تقع، تستدعي استجابة مبكرة ومتفانية على جميع المستويات. وهناك حاجة إلى مواصلة النظر في العبء المفروض على الموارد المحدودة للمنظمة وعلى قدرة الوفود الصغيرة على الاستجابة. وأحد الحلول الممكنة هو إدراج بنود جدول الأعمال غير العاجلة كل سنتين.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الروابط بين آليات حقوق الإنسان الإقليمية وآليات المجلس وإجراءاته الخاصة تتطلب مزيدا من التعزيز. وتحضيرا لعملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٨، قدمت بوتسوانا مؤخراً تقريرها الوطني الثالث، الذي أعد استنادا إلى مشاورات بين أطراف متعددة وكفلت مشاركة واسعة النطاق في إعداده. وتُعد بوتسوانا أيضا مشروع قانون لتحويل مكتب أمين المظالم إلى مؤسسة وطنية مختلطة لحقوق الإنسان. وأضاف المتكلم قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل والعمليات الوطنية يقويان مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ويعززان الجسور بين الدول والمجتمع المدني من أجل التوعية بالمسؤوليات التي تقع على عاتق الدول في مجال حقوق الإنسان، وتمنع حدوث الانتهاكات وتكفل المساءلة. والاستعراض يعزز أيضا الحوار بين الأطراف المعنية من أجل دعم جهود التنفيذ المحلية ومتابعة التوصيات المنبثقة عن ولايات المجلس وآلياته.

٧١ - **السيدة بروكس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه يجب اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز عضوية مجلس حقوق الإنسان، ومساءلته وجدول أعماله وفعاليته. فقد تضررت مصداقية المجلس وأثره تضررا خطيرا بوجود أعضاء ذوي سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان، ويظهرون عداءً لمهمته الرئيسية، كما تجلى في انتخاب جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٧. ويتطلب الأمر القيام على نحو عاجل بإدخال تغييرات على إجراءات انتخاب المجلس،

وإصلاح جدول أعماله الذي يثير الجدل، وتنقيح أحكامه من أجل وقف عضوية منتهكي حقوق الإنسان.

٧٢ - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعو جميع الدول إلى التعاون بشأن تعزيز مجلس حقوق الإنسان، وكفالة أن يولي أعضاء المجلس لمسألة تعزيز حقوق الإنسان أولوية على الاعتبارات السياسية. ويجب ألا يتعرض أفراد المجتمع المدني للانتقام لتعاونهم مع الأمم المتحدة، التي تقع على عاتق هيئاتها وآلياتها مسؤولية فضح عمليات الانتقام والتصدي لها. وقد وجه أعضاء المجلس تهديدات مباشرة ومروعة بالانتقام في عام ٢٠١٧ ضد أفراد المجتمع المدني، ووجهت تهديدات بالانتقام أيضا إلى الذين يتفاعلون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ويجب فعل المزيد لوضع حد لهذه التهديدات. ويجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة، ويجب أن يلتزم أعضاؤه بمبدأ عالمية حقوق الإنسان.

٧٣ - **السيد كاستيو سانتانا** (كوبا): قال إن مجلس حقوق الإنسان أنشئ للتصدي لأساليب استخدام المعايير المزدوجة والصدام والتلاعب السياسيين التي شوهت سمعة لجنة حقوق الإنسان البائدة. والاستعراض الدوري الشامل هو السمة الرئيسية التي يتميز بها المجلس عن تلك اللجنة، ويجب دعمه بوصفه آلية حقوق الإنسان العالمية الوحيدة للتحليل الشامل للحالات وللتعاون الدولي من خلال الحوار البنَّاء واحترام مبادئ العالمية، والموضوعية، والحياد، وعدم الانتقائية.

٧٤ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يكرر الإعراب عن القلق بسبب الاتجاه إلى فرض الانتقائية واستخدام معايير مزدوجة في المجلس عند تناول حالات حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون التعاون والحوار المحترم هما الموجهين لأعمال المجلس، ويجب إنهاء التلاعب السياسي بحالات البلدان. وعلى المجلس أن يعمل على النهوض بنظام دولي ديمقراطي ومنصف، ويواصل رفض اتخاذ تدابير قسرية وفرض عمليات حصار من جانب واحد، مثل تلك التي تعاني منها كوبا لأكثر من ٥٥ عاما والمطالبة بإنهائها. وأعرب عن أسف كوبا لأن عددا من القرارات التي كانت تتخذ سابقا بتوافق الآراء قد اتخذت بناء على التصويت في دورة عقدت مؤخرا لمجلس حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده سيعيد تقديم القرار المتعلق بالحق في الغذاء خلال الدورة الحالية للجمعية العامة أملا منه في التوصل إلى توافق آراء.

٧٥ - **السيدة خلفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن مجلس حقوق الإنسان لم يُستفد منه حتى الآن استفادة كاملة كواسطة للحوار والتعاون، فهو كثيرا ما يُستغل لأغراض سياسية من خلال الصدام والانتقائية. وقد زاد التسييس والتلاعب من عدم الثقة في المجلس وآليته للاستعراض الدوري الشامل، ونالا من فعاليتهما، وهي الآلية التي يُقصد بها كفالة العالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية، والحياد. وأضافت قائلة إن بعض البلدان ما زالت للأسف ترتد إلى الممارسة العقيمة المتمثلة في اتخاذ قرارات بشأن بلدان محددة بهدف زيادة الصدام بدلا من التعاون.

٧٦ - وأردفت قائلة إنه بالنظر إلى تعاون بلدها المستمر مع آليات حقوق الإنسان المختلفة، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، فإن قرار المجلس ٢٣/٣٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وما تلا ذلك من تقارير وتعيين للمقررة الخاصة أمور في غير موضعها ولا مبرر لها ومثيرة للاستنكار؛ حيث أنها تفضح أوجه قصور المجلس وتبدد موارده المحدودة. وأضافت المتكلمة قائلة إن وفد بلدها ينأى بنفسه عن الجزء الذي يتضمن ذلك القرار من تقرير مجلس حقوق الإنسان ، ويكرر الإعراب عن عدم اعترافه بولايات المجلس التي تتجاوز نطاق حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وعدم تعاونه معها.

٧٧ - وأكدت على أهمية مجلس حقوق الإنسان في التصدي للعنصرية، والتعصُّب، والتطرف العنيف، والإرهاب. وقالت إنه يجب تحذير العالم من الانتشار السريع للقوى الشريرة للتطرف العنيف والإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي ينبغي تحذير أنصاره من العواقب المحتملة لأعمالهم.

٧٨ - **السيد بنعربيه** (الجزائر): قال إن بلده من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان ويدعم ولايته دعماً كاملاً. فالمجلس هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي الاضطلاع بولايته وفقا لمبادئ التعاون والحوار الحقيقي، والتحرر من التسييس واستخدام معايير مزدوجة. والجزائر، التي قدمت تقريرها الثالث بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٧، تدعم النهج المحايد والتعاوني الذي تتبعه تلك الآلية في استعراض حالات حقوق الإنسان في البلدان، وترى أنه ينبغي تعزيزه واستخدامه كأساس لعمل المجلس. ولما كان للحقوق الاقتصادية من الأهمية ما للحقوق السياسية والمدنية، ينبغي أن يواصل المجلس النظر في مسائل من قبيل الحق في الغذاء، وآثار الدين الخارجي، وأثر التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧٩ - واسترسل قائلا إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الآليات المناسبة التي تكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، يلزم تبادل الخبرات وبناء القدرات من أجل تحديد السياسات الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإحلال السلام والأمن أساسيان أيضا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولذلك تشارك الجزائر مشاركة كاملة في تسوية الأزمة التي تؤثر على بلدان مجاورة مثل ليبيا ومالي.

٨٠ - **السيد أجابي** (نيجيريا): قال إن بلده، بوصفه أكبر ديمقراطية في أفريقيا، يظل ملتزما بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونيجيريا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتسهم في وضع السياسات والخطط الدولية الرئيسية، وقد عممت مراعاة المبادئ ذات الصلة في جميع مجالات السياسة الوطنية. وأضاف المتكلم قائلا إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أُنشئت في عام ١٩٩٦ بوصفها كياناً نظاميا مستقلا يراقب حقوق الإنسان ويرصد امتثال الحكومة لالتزاماتها. وقد اعتمدت الحكومة أيضا خطة عمل وطنية للوفاء الفعَّال بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨١ - وأردف قائلا إنه دعما لتهيئة بيئة مواتية للتمتع بحقوق الإنسان وإظهار الامتثال لأعمال آلية الاستعراض الدوري الشامل، أنشأت نيجيريا منتدى استشاريا وطنيا لتبيين وسائل تحقيق التوصيات التي قبلتها الحكومة خلال مختلف دورات الاستعراض، وتفخر بمواصلة تبادل الخبرة المكتسبة من استراتيجيتها الموضوعة محليا مع المجتمع الدولي. وأضاف المتكلم قائلا إن نيجيريا، إمعانا منها في إثبات التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع المجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، أنشأت مكتبا لحقوق الإنسان في مقر مؤسستها الدفاعية لكفالة امتثال أعمال الجيش للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨٢ - **السيد اسكالانتي هاسبون** (السلفادور): قال إن حقوق الإنسان تمثل سياسة للدولة ودعامة أساسية للسياسة الخارجية للسلفادور، وقد نجم عن الجهود المبذولة في هذا المجال اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة تعزيز حقوق الإنسان بوصفها شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه الإجراءات التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، في حين قامت السلفادور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بإصلاح قانون الأسرة ليشمل حظراً لزواج الأطفال. وأضاف المتكلم قائلا إن بلده بصفته عضوا في مجلس حقوق الإنسان قدم قرار المجلس ٥/٣٦ بشأن حماية حقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والمراهقين، بغض النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالهجرة.

٨٣ - وتابع كلامه قائلا إنه على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فإن له ولايته القضائية الخاصة به للنظر في مسائل حقوق الإنسان. وذلك ينعكس في نطاق المجالات المواضيعية التي ينظر فيها والقرارات التي يتخذها، والمشاركة التامة من جانب أعضاء الأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل، ودرجة مشاركة المجتمع المدني في عمليات المجلس المضطلع بها في جنيف، والمستوى الرفيع لأعمال جميع الإجراءات الخاصة.

٨٤ - واسترسل قائلا إنه ينبغي للجنة أن تحترم الإجراءات والآليات والهياكل التي يقوم عليها عمل المجلس والتي أنشأتها الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن الجمعية يقع على عاتقها مسؤولية رصد، بل وربما تعديل، الإجراءات التي تحكم مجلس حقوق الإنسان، فإن المحتوى المواضيعي لمناقشات المجلس إنما هو نتاج لعمليات لا ينبغي أن يتطرق إليها الشك.

٨٥ - **السيدة جينتير** (لاتفيا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور فعَّال في تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ. ويجب أن يكون المجلس قادرا على التصدي للتحديات والانتهاكات في الوقت المناسب.

٨٦ - وأردفت قائلة إن لاتفيا لا يزال يساورها القلق بسبب عمليات الانتقام المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وترى أن تعاون جميع الدول أمر ذو أهمية رئيسية للإجراءات الخاصة، التي تدعم عملها بقوة، ويجب الحفاظ على استقلالها وخبرتها. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع الدول إلى توجيه دعوات دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتقديم تعاون حقيقي لهم.

٨٧ - واسترسلت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان يواجه تغييرات جوهرية، بما في ذلك تزايد عبء العمل الذي يُعد تحديا لقدرته على الاستجابة للأزمات على النحو المناسب. وإن لاتفيا تتفانى في تحسين كفاءة وفعالية المجلس من خلال اتخاذ تدابير تشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكي يحقق مجلس حقوق الإنسان كامل إمكاناته، يجب على الدول الأعضاء أن تُجدد التزاماتها ذات الصلة وإرادتها السياسية.

٨٨ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن جهود مجلس حقوق الإنسان للتغلُّب على التحديات التي كانت تواجه سالفته لم تكن سلسة، وإن عمله غالبا ما يكون مثار الجدل. وهناك دعوات مستمرة لإصلاح بعض آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان ذاته، وتنعكس الأولويات المتباينة للدول في النُهُج المتناقضة إلى حد ما المتبعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي التحرُّك نحو اتخاذ إجراءات خارجية لحماية المدنيين. وعلى الرغم من استمرار عمل مجلس حقوق الإنسان في التوسع فإن فعاليته ليست دائما واضحة. وكثيراً ما يعرقل أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عدم توافر أموال كافية، كما أن عدم الشفافية فيما يتعلق بالتمويل هو أحد المجالات المثيرة للقلق. وبعض المكلَّفين بولايات يتجاوزون ولاياتهم بشكل واضح، وقد كانت الإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة تأتي في أغلبها بنتائج عكسية. وكان دور المجلس المتمثل في توفير بناء القدرات التقنية قاصراً أيضا على حالات قليلة فحسب.

٨٩ - واستطرد قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل يُعد، في هذا السياق، نجاحاً ملحوظاً. ويُشكل التعامل البنَّاء والتعاوني مستقبلا أفضل للجميع، وهو ضروري لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بخلاف التشهير والتجريح المسيسين اللذين يؤديان إلى نتائج عكسية. وأضاف المتكلم قائلا إن تحسين التمثيل الجغرافي، مقترناً بتوفير التمويل الكافي من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من شأنه أن يحقق توازناً في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وينبغي تناول مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة منصفة ومتكافئة مع التزام الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الانتقائية، والشفافية. وعلى جميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها التعاهدية وفاءً تاماً. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تفادي الصدام والتركيز على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الحوار وبناء القدرات.

٩٠ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن بلده يرى أن الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان هي دليل على كفاءته في تناول الحالات العاجلة الخاصة ببلدان محددة، ولكن المجلس لم يستخدم هذه الأداة في عام ٢٠١٧. وتقدر حكومة أوكرانيا الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة التابعة له في تناول حالة حقوق الإنسان الراهنة في أوكرانيا، بما في ذلك في القرم المحتل. وقد كانت قرارات المجلس بشأن التعاون مع أوكرانيا وتقديم المساعدة لها في ميدان حقوق الإنسان، والتي اتخذها المجلس منذ بدء العدوان الروسي في عام ٢٠١٤، والحوارات التفاعلية بشأن الحالة في أوكرانيا التي كانت تُعقد في كل دورة من دورات المجلس، فضلا عن فترة ما بين الدورات، بمثابة أدوات هامة لتوفير معلومات موضوعية عن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان هناك.

٩١ - واسترسل قائلا إن أوكرانيا تشيد بأعمال بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في جمع وتحليل الحقائق ذات الصلة بحقوق الإنسان، مع التركيز على أوكرانيا المحتلة احتلالاً مؤقتاً والأجزاء من شرق أوكرانيا حيث يشن الإرهابيون الذين تساندهم روسيا والقوات الروسية النظامية حربا مختلطة ضد شعب أوكرانيا. وإن التقرير المواضيعي الأول لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المستقلة ذاتيا والمحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول هو تقرير تعتبره الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تقريراً مفيداً ومتوازناً. وأضاف المتكلم قائلا إن حكومة بلده مهتمة بوجه خاص باستقبال زيارات لأوكرانيا من قبل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في القرم المحتل وبعض مناطق دونتسك ولوهانسك، من أجل إجراء تقييم محايد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما فيها تلك التي يمكن أن تشكل جرائم حرب ترتكبها روسيا ووكلاؤها. وستتخذ حكومة أوكرانيا مزيدا من التدابير لضمان حقوق وحريات جميع الأشخاص المقيمين في الإقليم الأوكراني. وعلى الدولة المحتلة أن تمنح الآليات المعتمدة لرصد حقوق الإنسان سُبل الوصول إلى القرم دون قيود، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٧١/٢٠٥.

٩٢ - **السيد ياو شاووجن** (الصين): قال إن مجلس حقوق الإنسان قد اضطلع بأعمال كثيرة جديرة بالثناء في عام ٢٠١٧، ولكنه يواجه تحديات متعددة تشمل صداما وتسييسا متزايدين. وقد أدت ممارسة التشهير والتجريح، وممارسة الضغط العلنية، واستخدام معايير مزدوجة، إلى تزايد السخط والقلق في كثير من البلدان. ولا يتم معاملة حقوق الإنسان المختلفة على قدم المساواة، ولا تولَى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، التي هي الشاغل الأهم للبلدان النامية، الاهتمام الواجب إيلاؤه لها.

٩٣ - واسترسل قائلا إن بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يتجاوزون حدود اختصاصاتهم، ويدلون بتعليقات غير مسؤولة استنادا إلى معلومات غير موثوق بها، ويرفضون التواصل

الفعَّال مع الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، فإن حجم جدول أعمال المجلس مفرط وآخذ في التوسع، مما يُلقي ظلالا من الشك على قدرته على إدارة الوقت وكفاءة الأداء. وتسيء بعض المنظمات غير الحكومية استعمال مركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالقيام بهجمات ذات دوافع سياسية على الدول الأعضاء. وأضاف المتكلم قائلا إن الصين تأمل في أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في هذه المشاكل، وينفذ الولاية الموكولة له من الجمعية العامة، ويُسهل الحوار والتعاون بين جميع الأطراف، ويحترم السيادة، وينهض بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة، ويعمل على تحسين كفاءته. وينبغي للمجلس أيضا أن يحث خبراء الإجراءات الخاصة على الالتزام بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

٩٤ - **السيدة مفلح** (المغرب): قالت إن مجلس حقوق الإنسان قد أثبت ذاته بصفته هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لتناول مسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون وتقديم المساعدة التقنية. وقد أثبت استعراضه الدوري الشامل المبتكر أهمية العالمية والتعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأهمية عالمية وتعاون الإجراءات الخاصة في إطلاع المجلس على التطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتوفير الخبرة اللازمة بشأن المسائل المواضيعية. وأضافت المتكلمة قائلة إن على المجتمع الدولي صون منجزات مجلس حقوق الإنسان، وحمايته من التسييس والتلاعب بعمله، والتغلُّب على التحديات القائمة في سبيل اضطلاعه بولايته على نحو فعَّال مع اتباع نهج متوازن يتسم بالحساسية تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى المجلس أن يقاوم أيضا محاولات صرف اهتمامه عن الولاية الموكلة إليه من الجمعية العامة.

٩٥ - وأردفت قائلة إن الأهمية المتنامية لحقوق الإنسان في العلاقات الدولية تتطلب أن يكون مجلس حقوق الإنسان فعالا ومشهوداً، بيد أن الإشارة إليه في وسائط الإعلام نادرة وغالبا ما تكون غير دقيقة. وعلى المجلس أن يعتمد استراتيجية اتصالات تصور على النحو الملائم عمله التوعوي بقصد زيادة أثره على أرض الواقع، وزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأضافت المتكلمة قائلة إن عبء العمل الثقيل الذي يضطلع به المجلس يحول بين الوفود وبين متابعة أنشطته والإسهام فيها على نحو فعال ويجب التخفيف من هذا العبء باتخاذ تدابير من بينها ترشيد آلياته وأساليب عمله.

٩٦ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن وفد بلده يرفض إشارة ممثل الاتحاد الأوروبي إلى بلده. وقال إن عدم التسييس، وعدم الانتقائية، والموضوعية، والحياد، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ينبغي أن تكون هي المبادئ التي يهتدي بها عندما ينظر المجلس في مسائل حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يرفض وفد بلده بشدة قرارات المجلس المتعلقة ببلده، وكذلك عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعمل فريق الخبراء، حيث أنها أعمال مسيَّسة وتعتمد على معلومات ملفقة في محاولات منهم لتشويه سمعة الحكومة والإطاحة بها. وهذه الآليات لا صلة لها بحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المعروف تماما أن أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان إنما تُرتكب في بلدان الاتحاد الأوروبي. وينبغي لتلك الدول أن تتصدى لحالة حقوق الإنسان المؤسفة في بلدانها، بدلا من المجادلة بشأن انتهاكات لا وجود لها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبلدان أخرى. وينبغي عدم استخدام مجلس حقوق الإنسان لخدمة الأغراض السياسية الشريرة للولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.